وصفوه بأنه «حديث المسؤول والأب المحافظ على الأمانة»

نواب: حديث صاحب السمو لرؤساء التحرير «نبراس» للوحدة والعمل الاقتصادي

أكد النائب فيصل الكندري ان حديث سمو أمير البلاد لرؤوساء تحرير الصحف المحلية هو حديث المسؤول والأب المحافظ على الأمانة والحريص على تحقيق الرفاهية المجتمع والعيش الكريم لكافة أبناء الكويت.

وقال الكندري في تصريح صحفي إن حديث سمو الامير الملمس خطر التأجيج الطائفي البغيض من بعض الأطراف حيث طالب سموه رؤساء التحرير بضرورة إدراك المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقهم في معالجة القضايا التي تتعلق بالشأن المحلي وكيفية تناولها وضرورة عدم إتاحة الفرصة لكائن من كان لاستغلال المنصات الإعلامية لتأجيج المشاعر واثارة النعرات والشحن الطائفي والابتعاد عن الإساءة لأي فئة من مكونات المجتمع

وقال الكندري إن سموه مستشعر بخطورة انخفاض أسعار النفط حيث طالب بالبدء بالمعالجة الاقتصادية ووضع البرامج الهادفة لتخفيض الميزانية مع التأكيد على عدم المساس بالحياة الكريمة للمواطنين واحتياجاتهم الأساسية والحفاظ عليها واشار الكندري إلى أن حديث سموه يجب أن يؤخذ نبراسا للعمل الاقتصادي الجديد بوضع رؤية محددة للمعالجة ومن ثم الاعتماد على تنويع مصادر الدخل.

ولفت إلى ان تأكيد سموه على احترام القضاء وعدم التعرض له أمر يجب احترامه بعدم المساس أو التشكيك بالقضاء لاسيما وانهم ينالون كل احترام وتقدير وثقة من كافة السلطات ومن المواطنين.

ومن جانبة قال النائب ماضي الهاجري ان سمو الأمير رسم لرؤساء تحرير الصحف المحلية خارطة طريق ومنهجا لعبور المرحلة الحرجة التي تمر بالمنطقة بضرورة التصدي لمثيري الفتن ووحدة الصف ووضع مصلحة الكويت فوق كل اعتبار والبدء بالاصلاحات الاقتصادية وبرامج الترشيد وتعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك وثمن النائب عسكر العنزي التوجيهات والمضامين السامية التي وردت في حديث سمو امير البلاد حفظه الله ورعاه لرؤساء تحرير الصحف المحلية مشيرا ان سمو الامير هو ربان السفينة ويسعى جاهدا الى حماية امن الكويت ووحدة المجتمع وحل مشاكله بحكمة بالغة وعلى الجميع مساندة سمو الامير وتنفيذ توجيهاته السامية.

وقال عسكر في تصريح صحافي: ان سمو الامير دائما هو والد الجميع و يوجه سموه حديثه الى الشعب الكويتي بروح الاب الحنون الحريص على امن واستقرار وسعادة ورفاهية اولاده ابناء الشعب الكويتي جميعا.

ودعا عسكر جميع وسائل الاعلام الى ضرورة الالتزام بتوجيهات سمو الامير بإدراك المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق الاعلام المحلي في معالجة القضايا التي تتعلق بالشأن المحلي وكيفية تناولها وضرورة عدم الإساءة لأي فئة من مكونات المجتمع واشار عسكر الى اهمية ادراك ما حذر منه سمو الامير من ان المنطقة تشهد أحداثا خطيرة تتطلب من الجميع حماية وحدة المجتمع الكويتي و التصدي لمثيري الفتن ووضع مصلحة الكويت فوق كل اعتبار والبدء بالاصلاحات الاقتصادية وبرامج الترشيد بما لا يؤثر على المواطنين والعمل على تطوير الاقتصادي بوضع رؤية محددة لمعالجة عجز الميزانية والاعتماد على تنويع مصادر الدخل.

واشتد عسكر تأكيد سموه على احترام القضاء وعدم التعرض له وعلى الجميع تنفيذ تلك التوجيهات بعدم المساس أو التشكيك بالقضاء للحفاظ على دولة المؤسسات وثمن عسكر دعوة سمو الامير الى ضرورة تعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك.

وقال النائب د.يوسف الزلزلة أن ما صرح به صاحب السمو الامير حفظه الله ورعاه للصحف وطلبه من رؤساء التحرير بعدم اتاحة الفرصة لكائن من كان لاستغلال المنصات الاعلامية لتأجيج المشاعر واثارة النعرات والشحن الطائفي والابتعاد عن الاساءة لاي فئة من مكونات المجتمع لهو دليل قاطع على قناعة سموه ان هناك اقلام فتنة و كتابات نشاز تريد السوء ببلدنا من خلال ما تبثه من سموم لدق اسفين الفرقة بين ابناء البلد الواحد فهل تلتزم الصحف ووسائل الاعلام بما امرهم به صاحب السمو ام تستمر بعض وسائل الاعلام كعادتها باثارة الفتن هنا يأتي دور وزارة الداخلية ووزارة الاعلام لمتابعة من يريد ان يجرم بحق البلد وتطبيق الجزاءات الرادعة بحقهم

وثمن النائب الدكتور منصور الظفيري المضامين السامية لحديث سمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه لرؤساء تحرير الصحف المحلية مؤكدا انه يعكس رؤية ثاقبة حول مختلف المجالات لاستدامة الحياة الكريمة للمواطنين في ظل تداعيات انخفاض اسعار النفط على الأوضاع الاقتصادية للدولة

وشدد النائب الظفيري في تصريح صحافي: على ضرورة تكاتف الجميع والعمل من اليوم قبل الغد بتلك التوجيهات السديدة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى حفظه الله ورعاه سوءا فيما يخص الجانب الاقتصادي أو البعد عن اثارة النعرات والشحن الطائفي أوفيما يتعلق بوجوبية احترام القضاء واحكام السلطة القضائية وعدم التعرض لهما أو فيما يتعلق باهمية تعزيز العمل الخليجي المشترك بما يكفل تحقيق وتطلعات شعوب دول مجلس التعاون

وأضاف الظفيري: علينا ان ندرك جميعا ما يحيط بمنطقتنا من تحديات وظروف استثنائية تستدعي منا جميعا كما شدد صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه على وحدة الصف وتكاتف الجهود ووضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار حفاظا على أمنه واستقراره

واشار النائب الظفيري في ختام حديثه الى أهمية دور الاعلام في تلك المرحلة الحرجة مشيرا في هذا الصدد الى ما شدد عليه سمو أمير البلاد من اهمية ادراك الاعلاميين للمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقهم في معالجة القضايا التي تتعلق بالشأن المحلي وضرورة عدم اتاحة الفرصة لكائن من كان لاستغلال المنصات الإعلامية لتأجيج المشاعر واثارة النعرات والشحن الطائفي

فيصل الكندري

منصور الظفيري

ماضي الهاجري

عسكر العنزي

يوسف الزلزلة

الكندري: أمير البلاد طالب بعدم إتاحة الفرصة لكائن من كان لاستغلال المنصات الإعلامية لتأجيج المشاعر

سموه أكد على احترام القضاء وعدم التعرض له بالتشكيك وانهم ينالون احترام وتقدير كل السلطات والمواطنين

عسكر: سمو الامير هو ربان السفينة ويسعى جاهدا الى حماية امن الكويت ووحدة المجتمع وحل مشاكله بحكمة بالغة

الهاجري: سمو الأمير رسم لرؤساء تحرير الصحف خارطة طريق ومنهجا لعبور المرحلة الحرجة التي تمر بالمنطقة

صاحب السمو طالب بضرورة التصدي لمثيري الفتن ووحدة الصف ووضع مصلحة الكويت فوق كل اعتبار

وسائل الاعلام مطالبة بضرورة الالتزام بالتوجيهات السامية وإدراك المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق الاعلام المحلي

الزلزلة: وزارتا الداخلية والاعلام عليهما مسؤولية كبيرة لمتابعة من يريد ان يجرم بحق بلدنا وتطبيق الجزاءات الرادعة بحقهم

الظفيري: توجيهات سمو أمير البلاد السديدة لرؤساء التحرير تعكس رؤية ثاقبة لاستدامة حياة كريمة للمواطنين

اللجنة اكدت افتقار المشاريع والدراسات للدقة المالية والتنفيذية

«الميزانيات»: مشروع بـ 50 ألفا في «الكهرباء» أصبح بـ «مليونين ونصف»!

اجتماع لجنة الميزانيات

الوزارة تحتاج إلى التنسيق مع الجهات الرقابية وإيجاد آليات أكثر تفاعلية وتواصلية معها

إعادة النظر بالإجراءات والسياسات الإدارية المتبعة في عملية دراسة وطرح وتنفيذ مناقصات وعقود الوزارة

تفعيل إدارة التدقيق الداخلي وتأهيلها بالكوادر الوظيفية المناسبة وإلحاق تبعيتها بأعلى سلطة إشرافية

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد ان اللجنة اجتمعت لمناقشة الحساب الختامي لوزارة الكهرباء والماء للسنة المالية 2014/2015 وملاحظات ديوان المحاسبة بشأنه وتبين لها ما يلي:-

أولا: زيادة التواصل مع الجهات الرقابية

بينت اللجنة حاجة الوزارة إلى زيادة التنسيق مع الجهات الرقابية وإيجاد آليات اكثر تفاعلية وتواصلية معها والالتزام بالمواعيد المقررة دستوريا وقانونيا في الرد على مكاتباتها

موضحة أن الأمر لا يقتصر على عدم رد الوزارة على بعض مكاتبات ديوان المحاسبة وعدم تزويده ببعض المستندات دون مبرر بل تعداه إلى عدم تعاونها مع وزارة المالية أيضا فيما يتعلق بتزويدها باحتياجاتها المالية لميزانية السنة الجديدة فيما يخص المشاريع الكهربائية والمائية وصيانتها وإفادة لجنة الميزانيات بصورة مغايرة للواقع عما هو مثبت في المراسلات التي قدمتها وزارة المالية في هذا الشأن.

وأكدت اللجنة أنه رغم تضمن دعوتها المرسلة حضور الوزير أو ممثل عنه من مكتبه لمناقشة الحساب الختامي للوزارة إلا أنه لم يحضر.

ثانيا: ضبط الشؤون المالية والإدارية وتفعيل إدارة التدقيق الداخلي

شددت اللجنة على ضرورة إحكام وضبط الشؤون المالية والإدارية في الوزارة والإسراع بشغل منصب (الوكيل المساعد للشؤون المالية والإدارية) وفق اللوائح والنظم المعمول بها مع تفعيل إدارة التدقيق الداخلي تفعيلا حقيقيا وتأهيلها بالكوادر الوظيفية المناسبة وإلحاق تبعيتها بأعلى سلطة إشرافية للحد من المآخذ المالية والإدارية والمحاسبية التي يسجلها ديوان المحاسبة.

ثالثا: عدم الدقة في تقدير ميزانية الوزارة

وأكدت اللجنة انها سبق وان نبهت مرارا إلى ضرورة مراعاة الوزارة الدقة اللازمة عند إعدادها للتقديرات ميزانيتها خاصة وان من ملاحظات ديوان المحاسبة (ضعف إنجازات الوزارة في تنفيذ مشاريع خطة التنمية)

مبينة أن الحساب الختامي يكشف عن كثرة المناقلات المالية بين المشاريع مما يشير إلى افتقار التقديرات والدراسات للدقة المالية والتنفيذية ولا يعكس القيمة التشغيلية الحقيقية لها ومنها على سبيل المثال تعزيز مشروع (تطوير وإنشاء محطات ضخ مجمعات المياه) بأكثر من مليوني وستمائة الف دينار رغم أن المعتمد له في الميزانية 50 الف دينار فقط !!

رابعا: ضرورة رفع كفاءة إدارة وتنفيذ عقود ومناقصات الوزارة

كما بينت اللجنة أهمية إعادة النظر بشكل جاد بالإجراءات والسياسات الإدارية المتبعة في عملية دراسة وطرح وتنفيذ مناقصات وعقود الوزارة والربط بين بعضها البعض بشكل ملائم وفق جداولها الزمنية للتنفيذ والرقابة عليها ضمن متطلبات الجهات الرقابية ترشيدا للإنفاق العام وحفظا لحقوق الوزارة مع تكييف الواقع الهندسي لتلك العقود مع الجانب القانوني لخلق عقود مرنة في التنفيذ تتناسب مع الواقع العملي قدر المستطاع.

ومن أوجه تلك القصور تسجيل ديوان المحاسبة لملاحظاته على (230) موضوعا تنوعت أسبابها ما بين ردها إلى الوزارة لعدم استيفائها للتعاميم المالية المنظمة لطرح المشاريع أو عدم التزام الوزارة بالمدة المحددة قانونا للرد على لجنة المناقصات المركزية أو طول بقاءها بالوزارة بعد ترسيتها هذا بخلاف المآخذ التي شابت تنفيذ العقود مما يستدعي رفع كفاءة القطاعات المعنية بالوزارة بهذا الجانب للاستفادة من المشاريع والأهداف المرجوة منها في مواعيدها المقررة.

سادسا: إيصال التيار الكهربائي للمناطق السكنية

واستمعت اللجنة تفصيلا إلى إجراءات الوزارة في توصيل التيار الكهربائي لعدد من المناطق السكنية حيث أفادت الوزارة بإيصال التيار الكهربائي لساكني مناطق (أبو فطيرة - الفنيطيس - المسايل) في حين أنها تنسق مع المؤسسة العامة للرعاية السكنية لتنفيذ الشبكة الداخلية للضغط المنخفض في مدينة جابر الأحمد وبدأت الوزارة بإيصال الشبكة الداخلية في قطاعي N1 و N3 ومتوقع الانتهاء منها في منتصف سنة 2016

كما أنها انتهت من توصيل شبكة الكهرباء الرئيسية في مدينة صباح الأحمد على أن تتولى (مؤسسة الرعاية السكنية) تنفيذ الشبكة الداخلية كما هو مقرر سلفا بينهما إضافة إلى توصيل شبكة الكهرباء الرئيسية في منطقة النسيم قطعة 4 وسيتم الانتهاء من قطعة 3 في شهر مايو 2016.

سابعا: تقليل الروتين الحكومي

أوضحت اللجنة انها ومن واقع تقارير ديوان المحاسبة ترى أن هناك ضعفا واضحا في التنسيق بين القطاعات الحكومية ذات العلاقة بالشبكات كـ (وزارة الأشغال - وزارة الكهرباء والماء - مؤسسة البترول الكويتية) ومن صور ذلك إعادة تنفيذ مسارات تلك الشبكات بعد تنفيذها مما يحمل المال العام مبالغ كان من الممكن تجنبها.

بدءاً من الأول من أبريل المقبل مع الميزانية الجديدة

«ذوي الاحتياجات»: الهيئة العامة للإعاقة تعهدت بصرف الإعانة الشهرية بأثر رجعي

لجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة

ناقشت لجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة البرلمانية امس الاقتراح بقانون بتعديل بعض مواد القانون رقم (8) لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وقال رئيس اللجنة النائب ماضي الهاجري في تصريح صحفي عقب انتهاء الاجتماع ان اللجنة ناقشت التعديل المتعلق بمكافآت نهاية الخدمة لذوي الاحتياجات الخاصة ومن برعاه موضحا انه سيتم استدعاء المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في الاجتماع المقبل للجنة.

وذكر أنه تم مناقشة موضوع المكافئة التي تعطيها الهيئة العامة لذوي الاعاقة بقيمة 300 دينار والاعانة التي تقدم من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتي هي بحد اقصى 559 موضحا بأن اللجنة طالبت الهيئة بعدم تعارض هذين المبلغين او الخصم من الإعانة الشهرية وان يكون هناك جمع للمبلغين.

وافاد الهاجري ان الهيئة العامة لذوي الاعاقة تعهدت بصرف الاعانة الشهرية بأثر رجعي بدأ من الأول من ابريل المقبل مع الميزانية الجديدة.

من جهة اخرى قال الهاجري ان هناك شكاوى عدة ترد إلى اللجنة بشأن نائب رئيس اللجنة الفنية الطبية وعدم حسن التصرف مع المعاقين داعيا وزير الصحة ومدير الهيئة باستبعاده.

الأموال المحصلة ستذهب إلى أطراف غير مستحقة

الطريجي: الحكومة تتخبط في مواجهة انخفاض أسعار النفط

عاب النائب د.عبد الله الطريجي على الحكومة طريقة تعاطيها مع انخفاض أسعار النفط وربط ذلك بتوجه غير مدروس على الإطلاق لرفع الدعم عن الخدمات المقدمة للمواطنين الأمر الذي يثير تساؤلات عدة حول حقيقة ما تنوي الحكومة اتخاذه من إجراءات يشعر المواطن بالقلق منها لا سيما مع التضارب والتباين الشديدين في تصريحات المسؤولين عن هذا الملف. وأشار الطريجي إلى واحدة من صور التخبط الحكومي في معالجة هذا الملف والتمثل في قيام الهيئة العامة للاستثمار من خلال محفظتها الوطنية بالتدخل في سوق الأوراق المالية من خلال تقديمها دعما لأسهم معينه بالمخالفة للتوجهات الحكومية بشأن الدعومات رغم أن الحكومة والهيئة يدركان جيدا أن من الأنسب لسوق الأسهم أن يتفاعل مع أدواته ليعالج نفسه بنفسه.

وأضاف أن من المستغرب تشدد الحكومة مع المواطن في إلغاء أو تخفيض الدعوم وتقوم في المقابل بتقديم دعوم مالية مجزية بمئات الملايين من خلال المحفظة الوطنية في البورصة

مؤكدا انه لا تفسير لهذا النهج الحكومي سوى توجيه الأموال التي ستحصل من المواطنين من خلال رفع الدعومات إلى أطراف ليس من الأولى أن تحصل عليها.